Konrad
Adenauer
Stiftung
مؤسسة كونراد أديناور

الجامعة وبناء المواطنة فى مصر

تحرير

د. كمال المنوفى

العميد السابق لكلية الإقتصاد والعلوم السياسية
مدير برنامج الديمقراطية وحقوق الانسان
جامعة القاهرة

Konrad
Adenauer
Stiftung

الجامعة وبناء المواطنة فى مصر

تحـــريـــر

د. كمال المنوفى

د. أمانـــــى مسعـــــود　　د. محمـد سالمـان طايـــع

د. أميمـــــة عبـــــــود　　د. ممدوح مصطفى إسماعيل

د. عبـد الخبـــير عطـــا　　د. ناهـــد عـــز الديـــن

د. عبـد العزيـــز شـــادى　　د. نورهـــان الشيـــخ

٢٠٠٧

قائمة المحتويات

		الصفحة
تقديم	د. كمال المنوفى، أستاذ العلوم السياسية، مدير برنامج الديمقراطية وحقوق الإنسان - جامعة القاهرة	٥
المحاضرة الافتتاحية	أ. السيد ياسين، مستشار مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية	٩
الفصل الأول	**من خبرات الجامعات الحكومية في التثقيف السياسى والتدريب على المواطنة: قراءة فى خبرة جامعة القاهرة** د. أميمة عبود، أستاذ العلوم السياسية المساعد بجامعة القاهرة	١٧
الفصل الثانى	**تدريس مقرر "حقوق الإنسان" فى الجامعات المصرية: موضوعات البحث ومنهجية التدريس** د. عبد الخبير عطا، أستاذ ورئيس قسم العلوم السياسية بجامعة أسيوط	٤٩
الفصل الثالث	**الأنشطة الطلابية فى الجامعات المصرية وبناء قيم المواطنة: تحليل الموقف وآليات العلاج (استطلاع لرأى عينة من طلاب جامعة المنوفية)** د. ممدوح إسماعيل، مدرس الإدارة العامة بجامعة القاهرة	٧٥
الفصل الرابع	**النشاط السياسى والحزبى فى الجامعات** د. نورهان الشيخ، أستاذ العلوم السياسية المساعد بجامعة القاهرة	١٠٣
الفصل الخامس	**دور الأمن فى الجامعات** د. عبد العزيز شادى، أستاذ العلوم السياسية المساعد بجامعة القاهرة	١٣١
الفصل السادس	**الجامعة والمجتمع بين كلاسيكية السياق ومقتضيات تحديث الدور** د. أمانى مسعود، أستاذ العلوم السياسية المساعد بجامعة القاهرة	١٥٧
الفصل السابع	**المرأة المصرية فى المناصب القيادية الجامعية** د. ناهد عز الدين، مدرس العلوم السياسية المساعد بجامعة القاهرة	١٨١
الفصل الثامن	**توجهات طلاب جامعة القاهرة نحو المواطنة: دراسة ميدانية** د. محمد سالمان، مدرس العلوم السياسية المساعد بجامعة القاهرة	٢٠٩
	التعقيبات والمداخلات.	٢٣٧

الفصل الرابع

النشاط السياسى والحزبى فى الجامعات

د.نورهان الشيخ

أستاذ العلوم السياسية المساعد،

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،

جامعة القاهرة.

مقدمة

تعتبر التنشئة السياسية بحكم التعريف عملية مستمرة لتلقين القيم السياسية وإكساب الاتجاهات الاجتماعية تجاه السلطة والنظام السياسى منذ الطفولة بهدف تأهيل الشباب كى يلعبوا أدواراً سياسية متعددة فى الحياة. فالتنشئة السياسية تهدف إلى تكوين الثقافة السياسية وتغييرها ونقلها داخل المجتمع من جيل إلى جيل. وذلك من خلال مؤسسات التنشئة وأهمها: الأسرة ووسائل الاعلام ومؤسسات التعليم ودورْ العبادة وجماعة الرفاق والأحزاب السياسية.

وتعتبر المؤسسة التعليمية ممثلة فى المدرسة والجامعة أهم مؤسسات التنشئة على الاطلاق. فللتعليم دور محورى فى غرس القيم والمعتقدات والمعارف والأفكار لدى الشباب، وذلك من خلال أربع آليات أساسية، وهى: المقررات الدراسية خاصة التاريخ والتربية القومية؛ والمعلم بما لديه من علم وما يؤمن به من قيم وما يتبعه من أساليب فى التدريس وفى التعامل مع الطلاب؛ والطقوس المدرسية التى تساعد على بث حب الوطن والانتماء إليه وتكريس الطابع الجمعى لهذه القيم مثل تحية العلم وترديد النشيد الوطنى والاحتفال بالاعياد القومية وتعليق صور أو وضع تماثيل للرموز الوطنية..؛ والأنشطة الطلابية التى تفجر الطاقات الابداعية وتنمى مهارات المشاركة وتغذى قيم الانتماء والجماعية والثقة بالنفس. وغياب مثل هذه الأنشطة قد يكون مصدراً للاحباط والخمول والسلبية.

فى هذا الاطار يكتسب النشاط السياسى داخل الجامعة أهمية واضحة. فالجامعة بحكم التعريف هى ملتقى للشباب من كافة الطوائف والطبقات الاجتماعية والمذاهب السياسية. وهى أكثر ارتباطاً بالمجتمع وأكثر تعبيراً عنه. والنشاط السياسى داخلها وما تقوم به من تنشئة سياسية هو حجر الزاوية للمناخ السياسى العام فى المجتمع.

ولاشك أن المتتبع للنشاط السياسى داخل الجامعة يلمس انحساراً واضحاً له وصل حد التجمد والركود خلال العقد الأخير. فقد انفصلت الاتحادات الطلابية عن قواعدها إنفصالاً شبه تام، وأصبحت تدار من خلال قلة من الطلاب الذين يوظفون نشاطهم هذا لخدمة أنفسهم ومجموعتهم الصغيرة المحيطة وليس للصالح العام لجموع الطلاب. صاحب ذلك انحسار النشاط الحزبى أيضاً بل واختفائه فى ظل الحظر التام له داخل الجامعة الأمر الذى أثر على معرفة الطلاب بالأحزاب السياسية وعضويتهم فى هذه الأحزاب.

ويهدف هذا الفصل إلى الوقوف على واقع النشاط السياسى والحزبى داخل الجامعة وذلك من خلال أسلوب الاستبيان سعياً للوصول إلى تحديد دقيق لأبعاد هذا النشاط داخل الجامعة وتوجهات الطلاب إزاءه، والعوامل المختلفة المؤثرة فيه، وذلك من خلال أربعة محاور أساسية، هى:

أولاً: تطور النشاط السياسى والحزبى فى الجامعات (١٩٠٨ – ٢٠٠٥)

ثانياً: واقع النشاط السياسى والحزبى فى الجامعات (٢٠٠٦ – ٢٠٠٧)

ثالثاً: أسباب ضعف النشاط السياسى فى الجامعات

رابعاً: اللائحة الطلابية الجديدة ومستقبل النشاط السياسى داخل الجامعة

أولاً: تطور النشاط السياسى والحزبى فى الجامعات (١٩٠٨ - ٢٠٠٥):

إن تتبع التطور الحادث فى النشاط السياسى والحزبى فى الجامعات على مدى ما يقرب من قرن من الزمان منذ إنشاء الجامعة الأهلية عام ١٩٠٨ وحتى عام ٢٠٠٥ (العام الدراسى ما قبل الحالى)، يوضح ثلاث مراحل أساسية يمكن التمييز بينها لهذا النشاط:

المرحلة الأولى: (١٩٠٨ – ١٩٥٢):

وهى المرحلة الممتدة منذ إنشاء الجامعة الأهلية عام ١٩٠٨ وحتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢، والتى شهدت تجربة التعددية الحزبية الأولى فى مصر فى ظل مناخ ليبرالى، واحتلال انجليزى أيضاً لمصر، وقد تميز النشاط السياسى والحزبى داخل الجامعة خلالها بالسمات التالية:

١- **اعتبار النشاط السياسى جزءاً لا يتجزأ من رسالة الجامعة ودورها فى المجتمع.** فقد اهتم الزعيم مصطفى كامل بتنظيم طلبة المدارس العليا من خلال تأسيس نادى المدارس العليا عام ١٩٠٥ بهدف تنمية الوعى السياسى للطلاب، وتعبئتهم ضد الاحتلال البريطانى لدعم الحركة الوطنية من خلال تنظيم الإضرابات والمظاهرات، وتوزيع المنشورات، والعمل السرى الموجه ضد الإنجليز والمتعاونين معهم.

كذلك، اقترن إنشاء أول جامعة فى مصر، وهى الجامعة الأهلية عام ١٩٠٨ بهدف سياسى وطنى يتضمن إعداد قيادات قادرة على الإدارة المستقلة للبلاد انطلاقاً من أن الاستقلال لا يعنى مجرد تحرير الأرض ولكن تحرير الشخصية المصرية وفكرها وقدراتها الإبداعية الخلاقة. ويفسر هذا المقاومة الشديدة المباشرة وغير المباشرة التى أبداها الاستعمار البريطانى لفكرة إنشاء جامعة مصرية من خلال سياسة تعليمية تقوم على تخريج طبقة من المتعلمين من فئة الكتبة والفنيين فقط أو ما عرفوا "بالمستخدمين" أو الموظفين، أما إدارة أجهزة الدولة فظلت حكراً على الانجليز بما فى ذلك إدارة المدارس العليا كالمهندسخانة ومدرسة الطب ومدرسة المعلمين العليا. وفى ظل هذا النظام أقتصر التعليم على عملية نقل المعلومات فقط والتلقين دون السماح بتطوير الرؤى والآراء والنظريات القادرة على التغيير والتطوير وبناء الوطن المستقل الحر. وظلت منظومة القيم التى يتم نقلها من خلال التعليم موالية للاحتلال وحضارته وثقافته ولغته.(١)

ومن ثم فإن مغزى الجامعة الأهلية منذ مولدها أقترن بدورها السياسى والوطنى المأمول وليس فقط مجرد الدور التعليمى. وكان للحركة الطلابية منذ إنشاء الجامعة دور بارز فى الكفاح الوطنى والحياة السياسية على مدى ما يقرب من سبعة عقود وحتى مطلع الثمانيات من القرن العشرين حين بدأ التراجع الواضح فى دور الحركة الطلابية ومن ثم الدور السياسى للجامعة.

فالتأريخ للحركة الوطنية المصرية يرتبط بتاريخ نشأة الجامعة والظروف التى أحاطت بها. فقد تبنى الزعيم الوطنى مصطفى كامل فكرة جرجى زيدان بإنشاء جامعة مصرية على غرار جامعات أوروبا والتى طرحها على صفحات مجلة الهلال، وأخذ مصطفى كامل يدعو إليها على صفحات جريدة اللواء فى أكتوبر ١٩٠٤ انطلاقاً من أن هذا المشروع سوف يرفع "شأن الأمة ويعد لها رجالاً كبراء أقوياء ذوى مدارك واسعة يردون إليها مجدها وعظمتها ومقامها بين الأمم". ودعى مصطفى كامل أبناء الأمة

والأحزاب والصحفيين "إلى نبذ الأحقاد والتكاتف لإتمام هذا المشروع". وقد سانده فى دعوته كثير من قادة الفكر والحركة الوطنية ومنهم الشيخ محمد عبده إلى جانب عدد كبير من الأعيان والأغنياء الوطنيين. ثم تبناها لاحقاً الزعيم سعد زغلول الذى كان تلميذاً للإمام محمد عبده، فاستضاف الاجتماع الأول للجنة تلقى الاكتتابات ونشر الدعوة لمشروع إنشاء الجامعة فى ١٢ أكتوبر ١٩٠٦، والتى ضمت فى عضويتها ٣٧ عضواً من قادة العمل الوطنى من بينهم قاسم بك أمين الذى تولى شئون اللجنة بعد أن عين سعد زغلول ناظراً للمعارف العمومية، ومحمد بك فريد، وعلى بك فهمى وغيرهم من رموز الحركة الوطنية وحركة التنوير فى مصر.

فقد كان إنشاء "الجامعة المصرية" حركة وطنية ومشروعاً وطنياً جمع الساسة وقادة الفكر فى مصر وكان هذا عاملاً أساسياً فى قبول الخديوى تعيين الأمير أحمد فؤاد رئيساً للجنة المعنية بإنشائها ثم أول رئيساً للجامعة عند افتتاحها.(٢)

٣. **فعالية الحركة الطلابية وقدرتها على التأثير السياسى.** فقد أدت الخلفية السابقة لنشأة الجامعة إلى دور سياسى حقيقى للجامعة وللحركة الطلابية بها، وتضمن ذلك صور عدة منها الخطب السياسية التى كان يلقيها رجال السياسة فى الجامعة، ولقاء رموز الحكم ومن بينهم رئيس الحكومة مع الطلاب وغيرها. إلا أن أبرز هذه الصور وأقواها كانت المظاهرات الطلابية. فقد كانت الحركة الطلابية عماد الحركة الوطنية والكفاح الوطنى من أجل الاستقلال، وكان من أبرز وأقوى المظاهرات تلك التى اندلعت فى ٩ مارس ١٩١٩ احتجاجاً على نفى الزعيم سعد زغلول ورفاقه واستشهد خلالها العديد من الطلاب. فقد قام الطلاب فى البداية بتوزيع أنفسهم إلى لجان عمل تجوب المحافظات لجمع توقيعات من كافة أبناء الشعب المصرى عمال وفلاحين وموظفين لتفويض سعد زغلول لتمثيل الأمة، وذلك بعد أن رفض المندوب السامى البريطانى السماح له بالسفر والمطالبة بحق مصر فى الاستقلال فى مؤتمر الصلح الذى عُقد فى باريس بعد الحرب العالمية الأولى لتقرير مصير الدول والشعوب بدعوى أنه لا يعبر عن الشعب وإنما يعبر عن الباشوات.

وعقب اعتقال سعد زغلول بادر طلاب الحقوق بالتظاهر وتبعهم طلاب المهندسخانة والتجارة، كما تحرك طلاب الزراعة والطب ودار العلوم وطلبة مدرسة الإلهامية الثانوية والتجارة المتوسطة والقضاء الشرعى وغيرهم. وكانت المظاهرات تخرج سلمية ثم ما تلبث أن تنقلب دموية، نتيجة رصاص قوات الاحتلال الإنجليزى. وفى اليوم الرابع للثورة انتشر المد الثورى فى جميع أنحاء الجمهورية بعد أن أرسل الطلاب زملائهم الذين ينتمون لمحافظات وقرى مختلفة لتحريك ذويهم. فتحرك الطلاب فى زفتى و طنطا و أسيوط و إسكندرية وشبين الكوم وكافة أنحاء البلاد حتى طلاب المدارس العسكرية ومدرسة البوليس تحركوا فى مظاهرة فى ٢ إبريل أمام قصر البستان وبعض السفارات الأجنبية. وقد نجحت هذه المظاهرات فى إجبار سلطات الاحتلال على الإفراج عن سعد زغلول.

كذلك، كان للمظاهرات التى اندلعت فى ١٣ نوفمبر ١٩٣٥ احتجاجاً على تصريح صامويل هور وزير الخارجية البريطانى فى ٩ نوفمبر ١٩٣٥ والذى تضمن رفض الحكومة البريطانية لعودة دستور ١٩٢٣ بحجة عدم صلاحيته لمصر، واستشهد خلالها عدداً من الطلاب تأثيرها وقوتها. ولعل النصب التذكارى لشهداء الجامعة والذى أقيم فى ٧ ديسمبر ١٩٣٥ تخليداً لمن استشهدوا فى تلك المظاهرات لهو أبلغ

دليل على قوة الحركة الطلابية آنذاك.

وتعتبر مظاهرات فبراير ١٩٤٦ من العلامات البارزة ليس فقط فى تاريخ الحركة الطلابية بل والكفاح الوطنى ضد الاحتلال. وقد اندلعت المظاهرات مطالبة بعدم الدخول فى مفاوضات إلا على أساس الجلاء ووحدة وادى النيل، نتيجة للرد البريطانى على مذكرة النقراشى باشا إلى الحكومة البريطانية للدخول فى مفاوضات حول إعادة النظر فى معاهدة ١٩٣٦، حيث جاء الرد فى ٢٦ يناير ١٩٤٦ خالياً من الإشارة إلى الجلاء عن مصر، وهى المظاهرات التى فُتح خلالها كوبرى عباس مما أدى إلى سقوط عدد من الطلاب فى النيل، فاستشهد وجُرح عدد كبير منهم. وقد أدت هذه المظاهرات وعجز الوزارة عن حفظ الأمن والنظام إلى استقالة النقراشى باشا ووزارته فى ١٥ فبراير ١٩٤٦، وكلف الملك إسماعيل صدقى باشا بتشكيل وزارة جديدة. وكان لمذبحة ٢١ فبراير والتى راح ضحيتها عشرات الطلاب برصاص الاحتلال الانجليزى أثرها فى الحركة الطلابية العالمية، فاعُتبر ٢١ فبراير يوم التضامن العالمى ويوماً لطلاب العالم تقديراً لنضال طلاب مصر فى هذا اليوم. (٣)

٣- **تغلغل الأحزاب السياسية فى النشاط السياسى داخل الجامعة.** حيث انخراط الطلاب فى الأحزاب السياسية المختلفة التى كانت قائمة آنذاك، كما استغلت الأحزاب الطلاب واستطاعت كسب ولاء عدد كبير من زعمائهم عن طريق تسجيلهم فى كشوف مهايا الحزب، فكان زعماء الطلاب يتقاضون رواتب شهرية بصورة منتظمة من الأحزاب. وكانت انتخابات الاتحادات الطلابية فى الجامعة من المعارك الانتخابية الهامة التى تستعد لها الأحزاب وتحاول جاهدة إحراز الفوز لمرشحيها. كما كانت الأحزاب تدفع الطلاب إلى تنظيم المظاهرات والإضرابات. ولم تسعى الحكومات المتعاقبة باعتبارها حزبية أيضاً إلى الحد من النشاط الحزبى داخل الجامعة بل على العكس عملت على زج الطلاب إلى الحياة السياسية والعمل الحزبى. وكان لحزب الوفد النصيب الأكبر فى هذا المجال، وإن كان النصف الثانى من الثلاثينيات قد شهد علو مد نشاط حزب مصر الفتاة بين صفوف الطلاب ثم جماعة الإخوان المسلمين حتى كانت بداية الأربعينيات عندما نجحت الجماعات الماركسية فى التواجد بين صفوف طلاب الجامعة.

وعقب الحرب العالمية الثانية اتجه طلاب الجامعة إلى توحيد صفوفهم، فكونوا "لجنة أعمال الشباب" فى سبتمبر ١٩٤٥ والتى ضمت الطلاب المنتمين لأحزاب عدة منها الحزب الوطنى، والوفد، والأحرار الدستوريين، والهيئة السعدية، ومصر الفتاة إلى جانب الإخوان المسلمين وبعض المستقلين لتحقيق وحدة الحركة الطلابية. إلا إنهم لم يتفقوا على برنامج موحد للعمل فعادوا إلى الانقسام. إلا إنه مع بداية العام الدراسى فى أكتوبر ١٩٤٥ قاموا بتكوين جبهة طلابية لعب فيها الشيوعيين والطليعة الوفدية الدور الأساسى. وتجاوزت دعوتهم حدود الجامعة لتمتد إلى طلبة الأزهر، والمعاهد العليا والفنية. وحددت الجبهة الجديدة أهدافها بالنضال من اجل الاستقلال الوطنى، والتخلص من السيطرة الاستعمارية الاقتصادية والسياسية والثقافية، والعمل على تصفية العملاء المحليين للاستعمار، واعتبرت اللجنة التفاوض مع المستعمر حول حقوق الوطن جريمة لا تغتفر. (٤)

٤- **عدم فعالية محاولات الحد من حركة طلاب الجامعة ونشاطهم السياسى.** والتى اتُخذت من جانب

ممتلكات الأقلية الموالية للقصر، ومن ذلك القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٩ الذى أصدرته وزارة محمد محمود باشا بضغط من الإنجليز وهو القانون الخاص بحفظ النظام فى معاهد التعليم ونصت مادته الأولى على: "يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر أو بغرامة من عشرين الى خمسين جنيهاً كل من استعمل القوة أو العنف أو الارهاب أو التهديد أو المناورات أو الأعطية أو الوعود أو أىّ طريق أخر لدعوة التلاميذ وطلبة المدارس أو الكليات أو غيرهما من معاهد التعليم للانقطاع عنها أو الى تأليف لجان أو جماعات سياسية للطلبة أو الانضمام اليها أو الى حضور اجتماعات سياسية أو الى الاشتراك بأية طريقة كانت فى تحرير أو توقيع أو طبع أو نشر أو توزيع محاضرات سياسية أو احتجاجات موجهة الى السلطات بشأن مسائل أو أمور لها صبغة سياسية".

إلا أن هذا لم يؤثر على الحركة الطلابية التى أزدادت قوة على النحو السابق بيانه مما أدى إلى صدور أمر عسكرى فى ٢٤ أكتوبر ١٩٤٢ بتشديد العقوبة المنصوص عليها فى المرسوم بقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٣٩ والتى جعلت عقوبة الحبس إجبارية لمن يحرض الطلاب على القيام بالمظاهرات أو الامتناع عن تلقى العلم أو مغادرة دور الدرس أو الانقطاع عنها. ولم يقتصر العقاب على المحرضين فحسب بل شمل كل من يثبت إنه اشترك فى إضراب أو احتجاج أو مظاهرة.(٥) إلا أن هذا لم يثنى الطلاب عن عزمهم وكفاحهم ضد الاحتلال.

المرحلة الثانية: (١٩٥٢ – ١٩٧٩):

خلال الفترة منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وحتى صدور اللائحة الطلابية لعام ١٩٧٩، وهى الفترة التى شهدت متغيرات عدة فى الحياة السياسية والمجتمعية على السواء أبرزها حل الأحزاب السياسية وبروز التنظيم السياسى الواحد (هيئة التحرير ثم الاتحاد القومى، فالاتحاد الاشتراكى) فى إطار نظام شمولى التوجه، وفاجعة هزيمة ١٩٦٧، ثم انتصار مصر المذهل فى حرب السادس من أكتوبر ١٩٧٣، والأخذ بالتعددية الحزبية عام ١٩٧٧، والتى كان من المفترض أن يصحبها مساحة أكبر من الحرية للاتحادات الطلابية وليس العكس. ومن ثم فقد تميز النشاط السياسى والحزبى فى الجامعات خلال تلك الفترة بالسمات التالية:

١. **الارتباط الوثيق بين المناخ السياسى العام والحركة الطلابية** تأثيراً وتأثراً، وإن ظل التوجه العام هو قوة النشاط السياسى ممثلاً فى الحركة الطلابية القوية. فعقب قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وإلغاء الأحزاب السياسية وحصول مصر على استقلالها بمقتضى اتفاقية الجلاء عام ١٩٥٤ وحتى عام ١٩٥٩ جُمد النشاط السياسى داخل الجامعة. فقد تم تشكيل الاتحادات الطلابية من الطلاب الأوائل فى الفرق الدراسية المختلفة وبرئاسة عميد الكلية أو وكيلها، وأقتصر دور الاتحادات على تنظيم الأنشطة الرياضية والرحلات وغيرها.

إلا إنه فى أعقاب تأميم قناة السويس ونجاح مصر فى صد العدوان الثلاثى، والوحدة المصرية السورية عام ١٩٥٨، والمد التحررى والثورى الذى تزعمته مصر فى المنطقة العربية وأفريقيا واستقبالها لعدد كبير من الطلبة العرب والأفارقة الذين بدءوا فى تكوين اتحادات خاصة بهم، نشطت الحركة الطلابية مرة أخرى، وعاد التنظيم الهرمى الواضح للاتحادات حيث تم تشكيلها مرة أخرى بالانتخاب، كما تم انتخاب الاتحاد العام لطلاب الجمهورية الذى عقد مؤتمره الأول فى ١١ فبراير ١٩٦٠.

وفى أبريل ١٩٦٤ تم تبنى اللائحة الطلابية الجديدة التى قننت النقلة النوعية التى حدثت فى النشاط السياسى ودور الاتحادات الطلابية وذلك بعد أن صدق المؤتمر الخامس لاتحاد طلاب الجمهورية على اللائحة الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٢٨٤٨ لسنة ١٩٦٣.(٦)

٢- استمرار فاعلية الحركة الطلابية وقدرتها على التأثير السياسى وإرتباطها بالقضايا الوطنية

فقد كشفت هزيمة ١٩٦٧ عن مدى قوة الحركة الطلابية والتى انعكست فى مظاهرات فبراير ١٩٦٨ احتجاجاً على المحاكمات التى تمت لقادة سلاح الطيران المتهمين بالتقصير وعرفت "بأحكام الطيران" والمطالبة بإعادة محاكمة العسكريين المسئولين عن هزيمة ١٩٦٧. وأرسلت مجالس اتحادات الجامعات المصرية الست آنذاك مطالبها إلى الرئيس جمال عبد الناصر، وقد دفعت هذه الحركة الطلابية مجلس الوزراء - برئاسة الرئيس جمال عبد الناصر - إلى إصدار قراراً بإلغاء الأحكام التى صدرت، وإحالة القضية إلى محكمة عسكرية عليا أخرى، وصدر بيان ٣٠ مارس فى محاولة لتهدئة الحركة الطلابية والاستجابة لمطالبها حيث تضمن إحداث تغييرات فى الاتحاد الاشتراكى وفى قيادات الصحافة الوطنية. كما تمت الاستجابة لمطالب الطلاب الخاصة بإتاحة مزيد من الاستقلال والفاعلية وحرية الحركة للاتحادات الطلابية، والسماح للاتحادات بالعمل السياسى. وصدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٣ لسنة ١٩٦٨، بشأن تنظيم الاتحادات الطلابية منفذا لهذه المطالب. وبدأت الجامعة تموج بالحركة وعاد الطلاب يعبرون عن آرائهم بحرية داخل الجامعة.(٧)

كذلك كانت مظاهرات يناير ١٩٧٢ ويناير ١٩٧٣ احتجاجاً على الاعتقاد السائد آنذاك بتأجيل الحرب مع العدو الاسرائيلى، والتى اجتاحت جميع أنحاء الجمهورية مطالبة بالثأر. فقد أعلن الرئيس السادات أن عام ١٩٧١، هو عام الحسم ثم أعلن أن عام ١٩٧٢ هو عام "الضباب"، ولهذا لن يستطيع الدخول فى معركة مع العدو، مما أشعل نيران الغضب فى صدور الطلاب وعمت المظاهرات الجامعات المصرية وكان لهذا أكبر الأثر فى تعجيل الرئيس السادات بقرار العبور فى السادس من أكتوبر ١٩٧٣. والتى تحولت المدن الجامعية خلالها إلى مستشفيات لاستقبال الأبطال المصابين وشاركت الطالبات فى أعمال التمريض داخلها.(٨)

وفى عام ١٩٧٦ وضع اتحاد طلاب الجمهورية فى مؤتمره بكلية الهندسة بشبين الكوم لائحة طلابية وسارت مسيرة من شبين الكوم إلى منزل الرئيس السادات فى ميت أبو الكوم و طالبوه بإقرار اللائحة الطلابية الجديدة والتصديق عليها وإلا سيحدث إضراب عام فى كافة جامعات مصر و بالفعل و قبل موعد الإضراب بـ ٢٤ ساعة أقر الرئيس السادات لائحة ١٩٧٦ الأمر الذى اعتبر انجازاً على الصعيد الطلابى، وتعد هذه اللائحة أفضل لائحة طلابية شهدتها الحياة الجامعية نظراً لأن الطلاب أنفسهم هم الذين وضعوها ومن ثم جاءت معبرة عنهم على نحو غير مسبوق.

كذلك جاءت مظاهرات الطلاب فى ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧، احتجاجاً على قرارات إلغاء الدعم ورفع الأسعار لاسيما الخبز، ونجحت فى إشعال انتفاضة شعبية تضامنت فيها الحركة الطلابية والحركة العمالية وتمكنت من إجبار الرئيس السادات على التراجع فى قراراته وعودة الدعم. وقد كانت هذه المظاهرات أخر مشاهد قوة الاتحادات الطلابية وعمق تأثيرها السياسي.

٣- **إدراك القيادة السياسية للدور السياسى للجامعة ولأهمية الحركة الطلابية** باعتبارها إحدى "قوى الشعب" ذات الدور المؤثر والفعال. ويفسر هذا حرص الرئيس جمال عبد الناصر على الالتقاء بالقيادات الطلابية والاستجابة "الفورية" لمطالبهم. فقد استقبل الرئيس جمال عبد الناصر مجلس الاتحاد العام لطلاب الجمهورية فى ١٢ فبراير ١٩٦٠، وتم تمثيل الطلاب فى المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية بنسبة ١٢،٥٪ والذى عُقد فى ٢١ مايو ١٩٦٢ وصدر عنه الميثاق الوطنى. كما حضر قيادات الطلاب مؤتمر المثقفين الذى عقده الرئيس جمال عبد الناصر فى مايو ١٩٦٨ بجامعة القاهرة وحضره أساتذة الجامعات وقيادات الاتحاد الاشتراكى. أعقب ذلك لقاء الرئيس عبد الناصر مع رؤساء اتحادات طلاب الجامعات (القاهرة، عين شمس، الاسكندرية الأزهر، أسيوط، المعاهد العليا) واستجابته لكل مطالبهم سواء تلك الخاصة باحتياجاتهم مثل تحسين الخدمة بالمدن الجامعية وزيادة المبالغ المخصصة للنشاط الطلابى أو تلك المتعلقة بالنشاط السياسى والطلابى وإطلاقه بعيداً عن تدخل منظمة الشباب ورعاية الشباب بالجامعات وأعضاء هيئة التدريس، "رفع الوصاية عن الطلاب"، والسماح بعقد مؤتمر اتحاد طلاب الجمهورية السابع، والذى عُقد بالفعل فى الفترة من ٣٠ أغسطس إلى ٧ سبتمبر ١٩٦٨، ووجه إليه رئيس الجمهورية رسالة وافتتحه كل من وزير الشباب ووزير الداخلية.(٩)

٤- رغم إلغاء الأحزاب السياسية فإن النشاط الحزبى عاد بصورة ما للحياة الجامعية فى أوائل الستينات حين تم إقامة منظمة الشباب التابعة للاتحاد الاشتراكى (الحزب الواحد القائم آنذاك) عام ١٩٦٣ وبدء تغلغلها فى الجامعات، لاسيما عقب صدور القرار الجمهورى رقم ٤٦٥٨ لسنة ١٩٦٦ الذى نص فى مادته الرابعة على تعاون الاتحادات الطلابية مع منظمة الشباب الاشتراكى والمجلس الأعلى لرعاية الشباب. الأمر الذى أدى إلى نزاع وتنافس بين قيادات الاتحادات الطلابية المنتخبة من الطلاب من جانب وقيادات منظمة الشباب الذين تلقوا تدريبهم وتثقيفهم السياسى خارج أطر الاتحادات من جانب آخر. وهى نزاعات لم تختلف كثيراً عن تلك التى كانت قائمة قبل ثورة ٢٣ يوليو بين أنصار الأحزاب المختلفة، وقد طفت إلى السطح وأصبحت علنية وواضحة حين وصلت حد الصدام خلال مؤتمر اتحاد طلاب الجمهورية عام ١٩٦٦.(١٠)

٥- دعم التيار الإسلامى داخل الجامعات كوسيلة لضرب التيار اليسارى، فقد حاولت القيادة السياسية منذ مطلع السبعينات تحجيم التيار اليسارى داخل الجامعات بدفع التيار الاسلامى ودعم الطلاب المنتمين للأخوان المسلمين، وبالفعل تمكن أنصار التيار الاسلامى من السيطرة على الاتحادات الطلابية منذ عام ١٩٧٧.

المرحلة الثالثة: (١٩٧٩ - ٢٠٠٥):

ألغى القرار الجمهورى رقم (٢٦٥) لسنة ١٩٧٩ الذى ألغى الاتحاد العام لطلاب الجمهورية وأنشأ مجالس أنشطة وليس كيانات طلابية فاعلة ذات نشاط سياسى وطنى واضح، ثم صدور القرار الجمهورى رقم (٣٧٨) لسنة ١٩٨٤ الذى اعتبر النشاط الطلابى جزء من قانون تنظيم الجامعات (الباب الثامن من

اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات)، إلى فقدان الاتحادات الطلابية لاستقلالها وانحسار دورها السياسى، وتراجع دور الجامعة السياسى بصفة عامة. فقد تميزت هذه المرحلة بما يلى:

١- **تصاعد الحد من استقلالية الحركة الطلابية وحرية حركتها كتوجه عام.** فرغم إتاحة قدر من حرية الحركة النسبى للاتحادات الطلابية بدءاً من العام الدراسى ١٩٨٤-١٩٨٥، إلا إنه سرعان ما بدأت سياسات التضييق مع مطلع التسعينات والتى تضمنت عمليات الشطب الواسعة فى كشوف المرشحين وتعيين الاتحادات الطلابية، ثم قرارات تعيين عمداء الكليات بدلاً من انتخابهم، وهى إجراءات لم تشهدها الجامعات المصرية من قبل. ففى عام ١٩٩٤ سقط مرشحى جماعة الإخوان المسلمين فى انتخابات اتحاد طلاب جامعة القاهرة وعدد آخر من الجامعات الإقليمية، وسيطر طلاب النشاط الذين ليس لديهم أى توجهات سياسية على الاتحادات الطلابية، وتراجعت بالتالى السياسة لصالح الخدمات وانتهى النشاط السياسى للاتحادات الطلابية بل انتهت فكرة أن تكون الاتحادات الطلابية هى المعبر عن أهداف الطلاب ومواقفهم السياسية وتصوراتهم للقضايا الوطنية، حتى النشاط الخدمى للاتحادات الطلاب ما لبس أن تراجع أيضاً.

٢- **استمرار المظاهرات كمظهر وحيد للنشاط السياسى داخل الجامعة** خلال الثمانينات وحتى مطلع الألفية الثانية. وجاءت هذه المظاهرات تنديداً بالموقف الدولى أو المصرى من عدد من القضايا الإقليمية، وأبرزها المظاهرات المنددة بحرب تحرير الكويت عام ١٩٩١، والمظاهرات المنددة بالقصف الأمريكى على العراق عام ١٩٩٨. وفى ٢٩ سبتمبر ٢٠٠٠، خرجت جموع الطلبة من جميع الجامعات ومدارسها الثانوية والإعدادية وحتى الابتدائية للاحتجاج على اقتحام شارون للمسجد الأقصى فى اليوم السابق. وفى ٢٠ مارس ٢٠٠٣ اندلعت المظاهرات المنددة بالهجوم الأمريكى على العراق. إلا إن أياً من هذه المظاهرات لم يكن لها أى تأثير يذكر على صانع القرار ولم تؤد إلى أى تغير فى الموقف المصرى من الأزمة محل التظاهر. فقد كانت مظاهرات وقتية ارتبطت ببداية الحدث ولم تستمر مع استمراره ولم تلعب أى دور ضاغط على النظام الحاكم أو تمثل تهديداً لاستقراره، وذلك خلافاً للحركة الطلابية منذ إنشاء الجامعة والتى كانت تتسم بالقوة والقدرة على التأثير على النظام الحاكم ليس فقط فى ظل التجربة الليبرالية فى فترة ما قبل ثورة ١٩٥٢ ولكن حتى فى ظل النظام الشمولى خلال الخمسينات والستينات وحتى قيام التعددية الحزبية فى السبعينات.

٣- **تصاعد نفوذ التيار الإسلامى والتغير فى أسلوب ممارسته لنشاطه داخل الجامعة.** فقد كانت الحركة الطلابية الإسلامية فى حقبة السبعينات، والتى عُرفت بالجماعة الإسلامية فى جامعات مصر، ذاتية فى انطلاقتها وهيكلتها ولم يكن لها شيوخ أو قادة من خارجها. إلا إن عملية إعادة بناء الجماعة وهيكلتها التى جرت فى عقدى الثمانينات والتسعينات أدت إلى ربط الطلاب بتنظيم الأخوان المسلمين مباشرة وإلزامهم بحدوده ومدى حركته مع الإبقاء على قدر من المرونة تستدعيها طبيعة الحركة الطلابية فى أوساط الشباب. فقد أصبح طلاب الإخوان ينتمون إلى تنظيم إسلامى يعمل داخل الجامعة وليس إلى حركة طلابية ذات توجه إسلامي؛ كما صار هناك مسئولون عن الحركة الطلابية يديرونها من خارجها، بل ومن خارج الجامعة.

٤- **تراجع نفوذ كل التيارات السياسية الأخرى** داخل الجامعات لاسيما التيار اليسارى، وقيامها بتشكيل تنظيمات طلابية غير رسمية ومحدودة الحركة والتأثير كنادى الفكر الناصرى أو نادى الفكر الاشتراكى...

ثانياً: واقع النشاط السياسى والحزبى فى الجامعات (٢٠٠٦ - ٢٠٠٧):

فى محاولة للتعرف على واقع النشاط السياسى والحزبى فى الجامعات تم توزيع استمارتى استبيان على عينتين الأولى شملت عدد (١٠٠) طالب وطالبة من طلاب قسم العلوم السياسية فى الفرقتين الثالثة والرابعة باعتبار أن فرصة أكبر قد أتيحت لهم للمشاركة على مدى ثلاث أو أربع سنوات. أما العينة الثانية فضمت عدد (٩١) شاباً وفتاة من القيادات الحزبية الشابة أعضاء ثلاثة عشر حزباً سياسياً ممن حضروا منتدى القيادات الشابة الذى نظمته كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بالتعاون مع مؤسسة فريدريش إيبرت خلال الفترة من ٢٧ فبراير - ١مارس، و٣-٥ أبريل، و١٥-١٧ مايو٢٠٠٧. ويتضمن الجدولين التاليين توصيفاً للعينتين وخصائص كل منها.

خصائص العينة الأولى

(طلاب قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد)

النوع		النسبة	الفرقة الدراسية		النسبة
ذكور	٣٦	٣٦٪	الثالثة	٦٧	٦٧٪
إناث	٦٤	٦٤٪	الرابعة	٣٣	٣٣٪
المجموع	١٠٠	١٠٠٪	المجموع	١٠٠	١٠٠٪

خصائص العينة الثانية

(القيادات الحزبية الشابة)

الانتماء الحزبي			السن			الجنس		
الحزب	العدد	النسبة	الفئة العمرية	العدد	النسبة	النوع	العدد	النسبة
مصر العربى الاشتراكي	١٧	١٨،٥٪	١٨-٢٣	٢٧	٣٠٪	ذكور	٥٤	٥٩٪
الاتحاد الديمقراطي	٩	٩،٥٪						
الوطني الديمقراطي	٨	٩٪	٢٤-٢٩	٣٢	٣٥٪			
التجمع	٨	٩٪						
الغد	٨	٩٪						

الجامعى، هذا فى حيث أشار ٣٤٪ منهم إلى انضمامهم للحزب خلال المرحلة الجامعية، و٢٪ فى مرحلة التعليم ما قبل الجامعى لأسباب أسرية. وقد جاء ذلك متسقاً مع نتيجة استبيان العينة الأولى من طلاب قسم العلوم السياسية حيث أشار ٩٥٪ منهم إلى عدم انتمائهم لأى حزب سياسى، وأشار خمسة طلاب فقط (٥٪) إلى انتماء ثلاثة منهم للحزب الوطنى وأثنين لحزب الوفد.

- فيما يتعلق بالأحزاب التى يعتقد أفراد عينة شباب الأحزاب السياسية أن لها وجوداً فى الجامعة، أشار ٥٣٪ منهم الى الحزب الوطنى، وقد برروا ذلك بسيطرة الطلاب الموالين له على الاتحادات الطلابية وانتماء غالبية القيادات من عمداء ووكلاء الكليات والأساتذة للحزب الوطنى، فى حين أشار ١٨٪ الى الاخوان المسلمين رغم إنها جماعة وليست حزباً سياسياً رسمياً، وأشار ٥٪ الى حزب التجمع، و٣٪ الى كل من حزب الغد والحزب الناصرى، و١٪ لكل من حزب الوفد، وحزب الدستور الاجتماعى الحر، وحزب التكافل الاجتماعى، وحزب الجيل الديمقراطى، وحزب مصر العربى الاشتراكى، أما النسبة الباقية فلم تشر الى أحزاب بعينها.

- وفى سؤال عن القوى السياسية التى لها نشاط ما فاعل داخل الجامعة، انفردت جماعة الأخوان المسلمين بكونها القوة الأكثر نشاطاً وتأثيراً داخل الجامعة، حيث أشار ٦٢٪ من شباب الأحزاب إليها، فى حين أمتنع ٣٢٪ منهم عن الاجابة، وتمت الاشارة الى قوى أخرى بنسب ضئيلة منها على سبيل القوى الاشتراكية (٣٪)، وحركة كفاية (٢٪)، وجماعة جيل المستقبل رغم كونها ليست قوة سياسية وليس لها نشاط سياسى (١٪).

٣- إن إعادة تفعيل النشاط السياسى داخل الجامعة ضرورة ملحة:

- فقد أوضح الاستبيان الأول توافر رغبة حقيقية لدى الطلاب فى تفعيل الاتحادات الطلابية. فالحديث عن "سلبية" الطلاب وعدم إقبالهم على المشاركة قد يعزى فى جزء كبير منه إلى المناخ العام الذى يجد فى سلبيتهم أمراً إيجابياً ولا يعمل بصدق لتفعيل مشاركتهم. فرغم هذا الضعف الواضح فى مشاركة الطلاب فى الاتحادات وكذلك فى معرفتهم بها وبرموزها إلا إنه كانت هناك رغبة واضحة من جانبهم فى تفعيلها لتصبح آلية حقيقية لتنمية قيم الممارسة الديمقراطية لديهم والتعبير الصادق عن اختيارتهم ورغباتهم. فقد رأى ٧٦٪ من الطلاب أن وجود أكثر من ثلث أعضاء مجلس اتحاد الطلاب من أعضاء هيئة التدريس أمر غير ضرورى ويتعين تعديله، كما أكد ٧٥٪ منهم أنه من الضرورى وجود اتحاد عام لطلاب الجمهورية باعتباره خطوة أساسية نحو تفعيل الاتحادات الطلابية وخلق قيادة طلابية حقيقية.

٤. وجود رغبة حقيقية من جانب الشباب لتفعيل العمل الحزبى داخل الجامعة:

- فقد أكد ٨٧٪ من شباب الأحزاب السياسية على ضرورة إعادة تفعيل النشاط الحزبى داخل الجامعة، وبرغم أن ٤٨٪ منهم أشاروا الى وجود سلبيات للسماح بمثل هذا النشاط داخل الجامعة إلا انهم أكدوا ضرورة إعادة تفعيله رغم هذا.

- أكدت نتائج الاستبيان الأول صدق هذه النتيجة حيث رأى ٦٤٪ من الطلاب ضرورة السماح بممارسة

النشاط الحزبى داخل الجامعة، ورأوا أن إيجابيات ذلك تفوق ما قد يكتنفه من سلبيات.

- أهم السلبيات التى أشار إليها الشباب والتى قد يؤدى إليها السماح بممارسة النشاط الحزبى داخل الجامعة:

- الإخلال بالمساواة بين الطلاب وإعطاء مميزات لبعض الطلاب دون أخرين.
- الصدام بين الطلاب المنتمين لأحزاب مختلفة وما قد ينجم عن ذلك من نشوب خلافات وعنف ومشاكل بين الطلاب.
- قد يؤثر ذلك على التزام الطلاب فى الدراسة وتفرغهم لها.
- إن السماح بالنشاط الحزبى لن يؤتى بثماره لعدم وجود فاعلية حزبية عدا حزب واحد (الحزب الوطنى).
- إن الجامعة مكان لتلقى العلم وليس لممارسة النشاط السياسي.
- إنه لابد من تفعيل الاتحادات الطلابية ووصولها الى القاعدة الطلابية بدلاً من السماح بالنشاط الحزبي.

- أما أهم الايجابيات التى أستند إليها المؤيدون لضرورة السماح بالنشاط الحزبى داخل الجامعة فتشمل:

- إن الأحزاب السياسية من بين المؤسسات التى تقوم بالتنشئة السياسية للطلاب.
- إن النشاط الحزبى نشاط سلمي.
- إن مرحلة الجامعة هى المرحلة الوحيدة التى يمكن خلالها تنمية الوعى السياسى للطلاب، فبعد انتهاء الدراسة الجامعية ينشغل الشباب عادة بأمور الحياة اليومية.
- إن السماح بالنشاط الحزبى داخل الجامعة سوف يؤدى إلى وجود نشاط حزبى حقيقى خارجها.
- إن الجامعة هى ساحة لتبادل الافكار والرؤى السياسية وغير السياسية.
- إن هذا هو السبيل لافراز وإعداد قيادات المستقبل.
- إن ذلك سيسهم فى دعم وتطوير الحياة السياسية والمشاركة السياسية والحرية السياسية.
- إذا لم يمارس الشباب السياسة علناً ويعبروا عن أرائهم بحرية سوف يلجأون إلى وسائل غير شرعية ومن ثم فإن ضرر وجود نشاط حزبى داخل الجامعة أقل من الوضع الحالي.
- إتاحة الفرصة لأحزاب أخرى غير الحزب الحاكم للتعبير عن أرائها وأفكارها.
- إن السماح بالنشاط الحزبى داخل الجامعة سيؤدى الى ضعف الإحساس بالعداء للحكومة.

ويرتبط بنتائج الاستبيان على النحو السابق بيانه ملاحظتين أساسيتين تجدر الإشارة إليهما، وهما:

أولهما، اتفاق نتيجة الاستبيان مع نتائج دراسات ميدانية سابقة:

فقد أوضحت دراسة سيد أبو ضيف حول "الثقافة السياسية لطلاب الجامعات المصرية" أن حوالى ٦٦٪ من طلاب الجامعات لم يشاركوا فى الانتخابات الطلابية مطلقاً.(١١) وأوضحت دراسة

السلام نوير حول "الثقافة السياسية لطلاب الجامعات" أن ١٨,٣٪ ممن شملهم الاستبيان أى نحو خمس الطلاب لم يعرفوا اسم رئيس اتحاد الطلاب بالكلية والذى يعتبر الهيئة التمثيلية لهم أنفسهم. وأن ٩٥٪ من المبحوثين لم يعرفوا عدد الأحزاب السياسية فى مصر على نحو دقيق. وذكروا أسماء أحزاب مثل: الحزب الوطنى، الأخوان، الحزب الشيوعى، حزب الوفد، حزب الأمة، مما يعكس تأثر الطلاب بدراسة التاريخ بقدر أكبر من إدراك الواقع المعاصر حيث أن الأحزاب التى أشاروا إليها بعضها لم يعد له وجود وبعضها الأخر لم يكن موجوداً كحزب أصلاً وإنما كقوة سياسية خارج نطاق الشرعية (الأخوان المسلمين، والشيوعيين).[١٢] وهو ما أكدته دراسة منى يوسف وحسن سلامة حول "استطلاع رأى عينة من شباب المدارس والجامعات حول المواطنة والمشاركة السياسية" حيث أوضحت أن نسبة من ينتمون إلى أحزاب لم تتجاوز ٥٪ من العينة، انتمى ما يزيد عن ٩٠٪ منهم إلى الحزب الوطنى. ولم يذكر الشباب أى أحزاب معارضة باستثناء الحزب الناصرى (فرد واحد فقط من أفراد العينة). كما أوضحت الدراسة أن ٩١٪ من الطلاب لا يشاركون فى أنشطة الاتحادات الطلابية وانتخاباتها. وقد علل الطلاب ذلك بالانشغال فى الدراسة وضيق الوقت بسبب نظام الفصل الدراسى، وعدم تعبير الاتحاد عن مطالب واهتمامات الطلاب، وتركيزه على الأنشطة التافهة كالحفلات والرحلات وأنه لا توجد جدوى حقيقية للاتحاد.[١٣]

ثانيهما، أن تراجع دور الاتحادات الطلابية على النحو الذى أوضحه الاستبيان أدى إلى **بروز ظواهر جديدة تماماً لم تشهدها الجامعات المصرية من قبل**: وأهمها:

أ. الاتحادات "الحرة" أو الموازية:

فلأول مرة منذ إنشاء الجامعة الأهلية قبل قرن من الزمان تشهد الجامعات المصرية خلال العام الجامعى ٢٠٠٦/٢٠٠٧ ظاهرة "الاتحادات الحرة أو الموازية" للاتحادات الشرعية، التى نظمت الجامعات المصرية انتخاباتها أوائل نوفمبر ٢٠٠٦ وشهدت عمليات شطب جماعى لمرشحى جماعة الإخوان والمعارضة، والذين قُدر عددهم بنحو ثلاثة آلاف مرشح من الطلاب المنتمين للتيار الاسلامى والناشطين سياسياً.

وقد فاز الطلاب المنتمون لجماعة الإخوان المسلمين بنسب تتراوح بين ٦٠٪ من مقاعد الاتحادات الطلابية الحرة فى جامعة القاهرة و٣٠٪ فى جامعة عين شمس، فيما فاز الطلاب المنتمون لأحزاب المعارضة (الغد والعمل والناصرى والاشتراكيين) وحركة كفاية بنسب تتراوح بين ٧٠٪ و٤٠٪ من المقاعد فى الانتخابات، التى جرت بمختلف جامعات مصر منتصف نوفمبر من نفس العام، وأشرف على تنظيمها الإخوان المسلمين والمعارضة بدعم من "حركة ٩ مارس لاستقلال الجامعات" وعدد من منظمات المجتمع المدنى.

وفى جامعة القاهرة، أدلى ٨١٥٠ طالبا بأصواتهم فى الانتخابات الموازية، لانتخاب ٣٥٠ طالبا من ٧٠٠ مرشح فى ست كليات، هى التجارة، الآداب، دار العلوم، الطب، الطب البيطرى، والهندسة. أما فى جامعة حلوان فقد خاض الانتخابات الموازية نحو ألف طالب فى ٨ كليات، وأدلى نحو ١٢٥٠٠ طالب بأصواتهم فى الانتخابات. وفى جامعة الأزهر، شهد التصويت إقبالا كبيرا وبلغت نسبة المشاركة فى التصويت نحو ٣٠٪ - ٤٠٪ من الطلبة، وتم إعلان النتائج فى كل الكليات، وفاز الطالب صهيب شوكت الملط بمنصب أمين اتحاد الجامعة والطالب محمد أحمد الصنهاوى بمنصب الأمين المساعد.

والاثنان ينتميان للاخوان المسلمين. وفى جامعة المنصورة، أجريت انتخابات اتحاد الطلاب الحر فى ٧ كليات، هى الطب والهندسة والصيدلة والتجارة والتربية والحقوق والطب البيطرى، وأدلى ٨٢٠٠ طالب بأصواتهم، وتمت عمليتا التصويت والفرز تحت إشراف ومراقبة لجنة محايدة من الطلاب، بلغت ١٢٠ طالبا وطالبة، وفى وجود أعضاء من هيئة التدريس بالجامعة. (١٤)

كما تم انتخاب أمين عام اتحاد طلاب الجامعات المصرية الحر وهو الطالب عمرو حامد، الذى رأى أن "الاتحاد الطلابى الحر هو اتحاد شرعى تماما، نظراً لمشاركة ناخبين يزيدون عن المشاركين فى الانتخابات التى نظمتها الجامعة، وأن التعسف الذى يعانى منه الطلاب خلال محاولاتهم الترشيح للانتخابات هو السبب الرئيسى لقيام الاتحادات الحرة، وإنه من الضرورىّ دعم الاتحاد الحر؛ لترسيخ التجربة الديمقراطية". (١٥)

ب. حادثة جامعة الأزهر:

فقد خرج بعض الطلاب الذين ينتمون لجماعة الإخوان المسلمين فى مظاهرة فى جامعة الأزهر يوم الأحد ٩ ديسمبر ٢٠٠٦ وهم يرتدون زيا أشبه بالميليشيا العسكرية ووضعوا أقنعة على رءوسهم مكتوب عليها "صامدون"، احتجاجا على فصل إدارة الجامعة لستة من الطلاب الذين شاركوا فى انتخابات الاتحاد الحر، وتحويل العشرات من أعضاء الاتحاد الحر إلى مجالس تأديب. وقد أثارت هذه المسيرة قلق شديد ليس فقط لدى إدارة الجامعة والدوائر الأمنية ولكن فى أوساط المفكرين والكتاب والمجتمع المدنى نظراً لدلالتها شديدة الخطورة على الأمن المجتمعى والاستقرار السياسى.

ج. تصاعد أعمال عنف غير مقبولة لم تشهدها الجامعات المصرية:

شهدت جامعة عين شمس فى٢٠ و ٢٢ نوفمبر ٢٠٠٦ أحداث عنف أسفرت عن عدة إصابات بين الطلاب نتيجة دخول عدد من "البلطجية" الحرم الجامعى لإفساد الإعلان عن الأمين العام للاتحاد الحر أمام مبنى كلية الآداب وهى الواقعة التى تكررت أمام كلية الحقوق أثناء مرور طلاب الإتحاد الحر حيث تعرض لهم "البلطجية" مرة أخرى ولكن بأعداد أكبر حاملين معهم الأسلحة البيضاء والشوم، وقاموا برمى الحجارة والزجاج المكسور من فوق سطح كلية الحقوق بل وزجاجات مليئة بالكيروسين بهدف إشعال النار بعد كسرها وهو ما حدث بالفعل ولكن طلبة الاتحاد الحر تداركوا الأمر وقاموا بإطفاء النار سريعا قبل انتشارها. والملفت للنظر هو عدم تدخل رجال الأمن الجامعى رغم اشتعال النار داخل الحرم ووقوع هذه الأحداث أمام بوابات الجامعة مباشرة.

ثالثاً: أسباب ضعف النشاط السياسى فى الجامعات:

هناك مجموعة من العوامل التى أدت إلى ضعف وانحصار الدور السياسى للجامعة وما تتيحه من إمكانية لممارسة دور حقيقى للاتحادات الطلابية، وتصاعد مثل هذه الظواهر التى لم تشهدها الجامعات المصرية منذ إنشائها، بعض هذه العوامل يتعلق باللائحة المنظمة لعمل الاتحادات الطلابية والصادرة عام ١٩٧٩، والبعض الأخر يتعلق بالممارسة فى إطار المناخ السياسى العام داخل الجامعة وخارجها.

وذلك على النحو التالى:

١. **صدور لائحة ١٩٧٩ ثم القرار الجمهوري رقم (٣٧٨) لسنة ١٩٨٤** الذى اعتبر النشاط الطلابى جزء من قانون تنظيم الجامعات (الباب الثامن من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات)، وكان لهما تأثير مباشر وحاسم وأدا إلى تراجع واضح للنشاط السياسى داخل الجامعة وذلك بالنظر إلى عدة اعتبارات، أهمها:

- تم إلغاء التنظيم الهرمى الطبيعى لأى كيان سياسى مستقل حيث ألغت لائحة ١٩٧٩ الاتحاد العام لطلاب الجمهورية الذى كان يضم فى عضويته قيادات مجالس اتحادات الجامعات المصرية ويمثل الرأس القائدة لحركة الاتحادات على المستوى القاعدى.

- تم الغاء لجنة النشاط السياسي واستبدالها بلجنة الأسر.

- وضعت اللائحة شروطاً معقدة ومانعة للترشيح للاتحادات الطلابية، حيث تنص المادة ٣٤ على "يشترط فيمن تقدم للترشيح لعضوية لجان مجالس الاتحادات أن تتوافر فيه بعض الشروط منها أن يكون متصفاً بالخلق القويم والسمعة الحسنة وإلا يكون سبق الحكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية"، ويلاحظ أن كل هذه الشروط تقديرية وتعطى مبررات قانونية للشطب وتعلق قبول إدارة الجامعة لأوراق ترشيح الطالب على رأى الإدارة وحكمها عليه.

- اشتراط حضور ٥٠٪ من الطلاب للتصويت فى انتخابات الاتحادات الطلابية، وحضور ٢٠٪ في انتخابات الإعادة، فإن لم تتوافر هذه النسبة يتم تعيين المجلس، الأمر الذى فتح الباب لتعيين مجالس الاتحادات وكرس من انفصالها بالتالى عن قواعدها الطلابية نتيجة صعوبة الوصول إلى هذه النسبة (٢٠٪) فى كثير من الأحيان لاسيما مع إعلان موعد الانتخابات قبل إجراءها بفترة وجيزة جداً لا تمكن الطلاب من شحذ تأييد زملائهم وحضورهم للتصويت.

- وُضعت كل لجنة من لجان الاتحاد تحت إشراف رائد من أعضاء هيئة التدريس يعين من قبل عميد الكلية أو المعهد الأمر الذى أفقد اللجان حرية حركتها وأدى إلى وجود ٧ أساتذة فى مجلس اتحاد الكلية بدلاً من أستاذ واحد فقط (وفقاً للائحة ١٩٦٨).

- نصت المادة ٣٣٨ على أن يختص رائد مجلس الاتحاد أو لجنته بتحضير جدول الأعمال والدعوة إلى الانعقاد وإدارة اللجنة ومتابعة تنفيذ القرارات وقد جاءت هاتان المادتان مخالفتين للمواد ١٦، ١٧، ٢٠، ٢٤، ٢٨ على التوالى فى لائحة ١٩٧٦ التى تحدثت عن تشكيل طلابى بحت للجان ومجالس الاتحادات.

- تم النص على عضوية رئيس جهاز رعاية الشباب أميناً للصندوق فى مجلس الاتحاد الأمر الذى يعنى قدرة البيروقراطية على التدخل فى الحياة الطلابية ويضع مزيد من القيود على حركتهم ويجعل منها عنصراً فاعلاً فى الحياة الطلابية بعد أن كانت مجرد أجهزة معاونة للاتحادات الطلابية وفقا للوائح ١٩٦٤، ١٩٦٨، ١٩٧٦.

- تم استبعاد طلبة الدراسات العليا من عضوية الاتحاد وهو أمر حد من قدرة القيادات الشابة الأكثر تأهيلاً من التأثير فى زملائهم فى المراحل التعليمية الأدنى.

- جعلت لائحة ١٩٧٩ اجتماع مجلس الاتحاد رهناً بدعوة رائد الاتحاد بدلاً من النص على الاجتماع مرة كل خمسة عشر يوماً على الأقل بالنسبة لمجلس اتحاد الكلية ومرة كل شهر على الأقل بالنسبة لمجلس

اتحاد الجامعة فى ظل لائحة ١٩٦٨ و١٩٧٦.

- تقليص اختصاصات مجلس اتحاد طلاب الجامعة لاسيما فى مجال حل مشكلات الطلاب وتشجيع ممارسة الطلاب لحرية التعبير عن أرائهم وإثبات ذواتهم.

أدت هذه التعديلات إلى تراجع واضح فى دور الاتحادات الطلابية كمصدر أساسي لإفراز القيادات الطبيعية المتمرسة فى العمل السياسي والحزبي كسابق عهدها، وعزل اتحادات الجامعات المصرية من بعضها البعض، وإضعاف الحركة الطلابية.

٢. **المناخ العام داخل الجامعة** والاتجاه لتعيين عمداء الكليات بدلاً من الانتخاب، الأمر الذى أدى إلى وصول قيادات لم تأتى بالانتخاب الحر ومن ثم لا تؤمن به فى الأعم الأغلب من الحالات، مما أدى إلى تضييق مساحة الحرية التى تتمتع بها الاتحادات الطلابية سواء فى انتخاب أعضائها أم ممارستها لأنشطتها. فالتضييق ليس فقط وفقاً للوائح ولكن، وهو الأهم، على مستوى الممارسة الفعلية.

٣. **الثقافة السائدة لدى القيادات الجامعية** والتى تخشى كل ما هو سياسى خوفاً على مناصبها و"بعداً عن المشاكل".

٤. **المناخ السياسى خارج الجامعة** وعدم توافر إرادة حقيقية لتفعيل الاتحادات الطلابية وتحويلها إلى هيئات تمثيلية فاعلة ومعبرة عن إرادة الطلاب.

رابعاً: اللائحة الطلابية لعام ٢٠٠٧ ومستقبل النشاط السياسى داخل الجامعة:

رغم أن اللائحة الطلابية لعام ١٩٧٩ لم تكن هى العامل الوحيد وراء ما آلت إليه الاتحادات الطلابية إلا أن الكثيرين اعتبروا تغييرها حجر الزاوية فى إعادة تفعيل الاتحادات الطلابية. فى هذا الإطار أعدت العديد من الأحزاب وقوى المجتمع المدنى نماذج للوائح جديدة لا تختلف جوهرياً عن بعضها البعض. فقد ركز التيار الاشتراكى التقدمى على المطالبة بإلغاء نظام الريادة لهيئات التدريس، وعدم اشتراط موافقة السلطات المختصة على ترشيح أى من المرشحين، وإلغاء العقوبات على ممارسة العمل السياسى داخل الجامعة، وضرورة النص على حرية الاجتماع والتظاهر والإضراب والاعتصام داخل الجامعة. وكذلك السماح بحرية الصحافة وعدم اشتراط موافقة رائد الشباب على تعليق أى مجلات طلابية أو توزيعها مع ضرورة إلغاء مكاتب الأمن الجامعى داخل الجامعة، وعودة الاتحاد العام لطلاب مصر، ووجود رعاية جادة وحقيقة للمواهب بجميع أشكالها داخل الحرم الجامعى.

من جانبها تقدمت لجنة الطلبة بحزب الوفد بمقترح لائحة تتضمن تصورا كاملا للائحة الاتحادات الطلابية ابتداء من الأهداف مرورا بتكوين الاتحاد ولجانه وتكوين مجالس الاتحادات داخل كل كلية وشروط الترشيح وكيفية إجرائها. وحدد الوفديون عشرة أهداف للاتحادات الطلابية أهمها قيام الاتحاد ببث روح الوطنية وتدعيم حق الطلاب فى التعبير عن آرائهم، وإنماء الفكر السياسى والثقافى

والاجتماعى لدى الطالب، وإصدار بيان طلابى عن الاتحاد العام لطلاب الجمهورية يعبر عن رأيه تجاه الأحداث القومية والعربية. ونظمت المادة السابعة طريقة إجراء الانتخابات وركزت على عدة نقاط منها حرية وضع اللافتات للدعاية للمرشحين، والإعلان عن الانتخابات الطلابية فى جريدة يومية واسعة الانتشار وأن يكون الإعلان قبل سحب أوراق الترشيح بسبعة أيام، وأن تكون مدة قبول الترشيحات أسبوعا دراسيا كاملا، وأن تقام الانتخابات فى أسبوع دراسى أيضا. وأن يشترط لصحة الانتخابات حضور ٤٠٪ على الأقل من الطلاب حاملى البطاقة الانتخابية فإذا لم يكتمل تؤجل الانتخابات فى موعد أقصاه أسبوع ثم يشترط لصحة الانتخابات حضور ١٢٪ فقط من الناخبين.

وأعدت الجمعية المصرية لدعم التطور الديمقراطى مقترحا للائحة طلابية بديلة فى (٢٨) مادة تناولت تشكيل وأهداف مجالس الاتحادات. وقد تضمنت اللائحة التأكيد على حق الطلاب المنتسبين فى عضوية الاتحادات الطلابية، وضرورة وجود لجنة للنشاط السياسى تختص بتنمية قيم المشاركة والديمقراطية والتسامح والحوار وتنظيم المؤتمرات والندوات لمناقشة القضايا السياسية المختلفة داخلية كانت أم خارجية. كذلك، عودة الاتحاد العام لطلاب مصر، وأن يكون للاتحاد لائحة مالية وإدارية تصدر من رئيس المجلس الأعلى للجامعات.

واستجابة للمطالب المتصاعدة بتغيير لائحة ١٩٧٩ صدر فى ١٦ أكتوبر ٢٠٠٧ قرار رئيس الجمهورية رقم (٣٤٠) لسنة ٢٠٠٧ بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات حيث استبدلت المواد المنظمة لعمل الاتحادات الطلابية (٣١٨ – ٣٤٠) بالمواد (٣١٨ – ٣٣٤). ومعنى هذا عدم إصدار لائحة مستقلة بقرار جمهورى، وتقليص عدد المواد المنظمة لعمل الاتحادات الطلابية فى قانون تنظيم الجامعات بحذف ست مواد. وقد تضمنت التعديلات مجموعة من الجوانب الإيجابية، أهمها:

- النص صراحة على أن أحد مهام لجنة النشاط الثقافى والإعلامى هى زيادة الوعى بقضايا الوطن لدى الطلاب على النحو الذى يرسخ مفاهيم المواطنة والديمقراطية ونشر ثقافة حقوق الإنسان، الأمر الذى قد يتيح قدراً من ممارسة النشاط السياسى ولكن فى أضيق الحدود.

- تقليص دور أعضاء هيئة التدريس باستبدال رواد اللجان والاتحاد بمستشارين ذوى دور استشارى.

ولكن رغم هذا التقدم النسبى على مستوى اللائحة المنظمة للعمل الطلابى فإنها تضمنت مجموعة من السلبيات أهمها:

- استمرار الشروط المانعة والمقيدة للترشيح للاتحادات الطلابية، حيث تنص المادة (٣١٩) على: "يشترط فيمن يتقدم للترشيح لعضوية لجان مجالس الاتحادات أن يكون "متصفاً بالخلق القويم والسمعة الحسنة، ولم يسبق أن حكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية". وهى كما سبقت الإشارة شروط تقديرية وتعطى مبررات قانونية للشطب وتعلق قبول إدارة الجامعة لأوراق ترشيح الطالب على رأى الإدارة وحكمها عليه.

- كذلك استمرار شرط أن يكون للمرشح "نشاط فعال ومستمر فى مجال عمل اللجنة التى يرشح نفسه فيها" الأمر الذى يحجب الترشيح عن الطلاب المستجدين الذين لم يسبق لهم المشاركة فى أنشطة الاتحاد ويرغبون فى ذلك، مما يحد من فرصة إعداد كوادر طلابية جديدة.

- استمرار الدور المهيمن لرعاية الشباب على عمل الاتحادات ولجانها حيث نصت المادة (٣٢٥) على

أن يكون مدير رعاية الشباب فى الكلية أو المعهد أميناً لصندوق المجلس، وكذلك الحال بالنسبة لمجلس اتحاد الجامعة.

- استمرار اشتراط حضور ٥٠٪ من الطلاب التصويت فى انتخابات الاتحادات الطلابية، وحضور ٣٠٪ في انتخابات الإعادة، فإن لم تتوافر هذه النسبة يقوم عميد الكلية أو المعهد بتعيين المجلس، الأمر الذى يفتح الباب مجدداً لتعيين مجالس الاتحادات ويكرس من انفصالها بالتالى عن قواعدها الطلابية نتيجة صعوبة الوصول إلى هذه النسبة (٢٠٪) فى كثير من الأحيان لاسيما وأن اللائحة الجديدة (مادة ٣٢١) حددت موعد إجراء انتخابات الإعادة باليوم التالى مباشرة لانتخابات الجولة الأولى وهو موعد لا يسمح للطلاب بشحذ تأييد زملائهم وحضورهم للتصويت، ويؤدى إلى انتفاء العامل الأساسى الحاكم لفاعلية الاتحادات الطلابية وهو وصول قياداتها من خلال الانتخاب الحر المباشر من جانب جموع الطلاب.

خاتمة

إن نقطة البدء فى تفعيل الحياة السياسية فى مصر هى النهوض بالنشاط السياسى داخل الجامعة وذلك من خلال اتحادات طلابية فاعلة ومؤثرة، وهو الأمر الذى يقتضى تغييراً حقيقياً ليس فقط فى اللوائح المنظمة لعملها، ولكن فى الممارسة الفعلية والمناخ العام الذى تعمل فى إطاره على الأقل داخل الجامعة، ويتطلب ذلك ما يلى:

- ضرورة إصدار لائحة طلابية جديدة تعالج أجه القصور السابق الإشارة إليها وذلك بقرار جمهورى مستقلة عن قانون الجامعات، لإضفاء قدر أكبر من الشرعية والدعم لعمل الاتحادات.

- أن تتضمن اللائحة الجديدة تعديلات جوهرية فى القواعد المنظمة لعمل الاتحادات وأهمها إطلاق حرية الانتخابات الطلابية دون قيود أو تدخلات من أى جهة، وخفض النسبة المطلوبة فى انتخابات الإعادة إلى ما لا يزيد عن ١٠٪.

- رغم أن حظر النشاط الحزبى داخل الجامعة قد يكون أمراً إيجابياً تفادياً للتحزب والصراع داخل الجامعة، فإن إحياء وتفعيل النشاط السياسى أمر ضرورى حتى لا يكون هناك فراغ يتيح فرص واسعة لبعض القوى فى الحركة والتأثير على الطلاب. ويتضمن ذلك إطلاق حرية تنظيم المحاضرات والمناظرات والندوات السياسية وحرية الطلاب فى إصدار المجلات والنشرات والتعبير عن آرائهم فى قضايا الوطن.

- وقبل كل ما سبق، لابد من توافر إرادة حقيقية لدى القيادة السياسية لتفعيل الاتحادات الطلابية كمجالس تمثيلية منتخبة تعبر عن إرادة الطلاب وأرائهم ورغباتهم، وتستوعب طاقاتهم المتفجرة فى أطر شرعية منظمة.

وتظل الممارسة هى العامل الحاكم فى تفعيل الاتحادات الطلابية وتعظيم مشاركة الطلاب فيها.

الهوامش

١. د. لويس عوض، الجامعة والمجتمع الجديد، القاهرة :الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٩، ص ٧-٩.

٢. د. عبد المنعم الدسوقى الجميعى، الجامعة المصرية والمجتمع (١٩٠٨-١٩٤٠)، الاهرام: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ١٩٨٣.

٣. المرجع السابق، ص٩٠-٩١.

٤. المرجع السابق، ص٩١-٩٢.

٥. أحمد تهامى، الشباب والسياسة: الحركة الطلابية بين الظهور والانحسار، أحوال مصرية، ربيع ٢٠٠٢.

٦. عبد العزيز عمار، الاتحادات الطلابية: عودة اتحاد طلاب الجمهورية ضرورة وطنية، ورقة عمل مقدمة إلى منتدى القيادات الحزبية الشابة الذى ينظمه كلية الاقتصاد والعلوم السياسية (٣-٥ ابريل ٢٠٠٧).

٧. محمد أيوب، عودة اتحاد طلاب الجمهورية ضرورة وطنية، ورقة مقدمة إلى حلقة نقاش "اتحاد طلاب الجمهورية ضرورة وطنية، التى نظمتها نقابة المحامين، القاهرة فى ٢٠٠٥/٦/٣٠.

٨. د. رفعت العجرودى، الحركة الطلابية (١٩٦٥ ١٩٧٠)، ورقة مقدمة إلى حلقة نقاش "اتحاد طلاب الجمهورية ضرورة وطنية، التى نظمتها نقابة المحامين، القاهرة فى ٢٠٠٥/٦/٣٠.

٩. المرجع السابق.

١٠. محمد السعيد إدريس، الحركة الطلابية المصرية والعمل الوطنى، ورقة مقدمة إلى حلقة نقاش "اتحاد طلاب الجمهورية ضرورة وطنية، التى نظمتها نقابة المحامين، القاهرة فى ٢٠٠٥/٦/٣٠.

١١. سيد أبو ضيف، الثقافة السياسية لطلاب الجامعات المصرية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة قناة السويس: كلية التجارة، ١٩٩٣.

١٢. د. عبد السلام نوير، الثقافة السياسية لطلاب الجامعات: دراسة ميدانية على طلاب كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، فى د. حنان قنديل (محرر)، مصر فى عيون شبابها، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠١.

١٣. منى يوسف، وحسن سلامة، استطلاع رأى عينة من شباب المدارس والجامعات حول المواطنة والمشاركة السياسية، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد ٤١، العدد الأول، يناير ٢٠٠٤.

١٤. جريدة الشرق الأوسط، ١٥ نوفمبر ٢٠٠٦.

١٥. ندوة "الكيانات الموازية.. خطوة نحو الفوضى أم الديمقراطية؟"، مركز القاهرة لحقوق الإنسان، الأحد ٢٦ نوفمبر ٢٠٠٦.